

**دراسة حول التقارب  
والتباعد في الاقتصادات النامية ؛  
استراتيجيات تنمية وآفاق مستقبلية ؛  
حالة البلدان المغاربية  
وبلدان جنوب شرق آسيا**

**سميرة براهيمية رجب**

أستاذة مساعدة في العلوم الاقتصادية،  
اختصاص اقتصاد دولي، المعهد العالي للمالية  
والجباية - سوسة.

## مقدمة

اعتمدت البلدان النامية منذ ستينيات القرن الماضي استراتيجيات إنمائية مختلفة، بغية فهم أسباب التخلف بكل أشكاله وانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية محددة، للتغلب على صعوباتها الاقتصادية وإخلالاتها الهيكلية الاجتماعية.

وقد اختلفت هذه الاستراتيجيات وتنوعت من بلد إلى آخر وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منه. نذكر منها تلك المستندة إلى المقاربات الكينيزية التدخلية المبنية على الدور الريادي الثلاثي للدولة كمنتج ومستثمر ومشغل. وقد حظيت بمكانة مميزة عبر المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة.

وفي توجه استراتيجي إنمائي آخر، اتبعت هذه البلدان مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، مقاربات نيوكلاسيكية، اعتمدت فيها على اقتصاد السوق وآلياته الحرة المبنية على المبادرة الفردية في مجالات التمويل والإنتاج والتصدير والانفتاح على الأسواق الخارجية، على نقيض المقاربة الكينيزية. وبهذا أصبح دور الدولة يقتصر على الجانب التوجيهي والمراقبة المباشرة في إطار رؤية ليبرالية نيوكلاسيكية.

من هنا نقول، إن الدولة أدت دورين مختلفين - وأحياناً متكاملين - في استراتيجياتها الإنمائية عبر امتداد العقود الماضية (في البلدان العربية عموماً والبلدان المغاربية بوجه الخصوص)، تبايناً من طبيعة الدولة كضابط أو منظم وحام للاقتصاد والمجتمع. إلا أن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها معظم البلدان العربية خلال العشرينيات الأخيرة، أفرزت العديد من السلبيات والإخفاقات، وأدت إلى انتفاضات واحتجاجات شعبية واسعة انطلقت من تونس مع بداية سنة ٢٠١١. وقد تمحورت هذه الانتفاضات في تقلص مستمر للقوى الشرائية للأفراد وانفجار معدلات التضخم والبطالة مع تنامي نسب الفقر والفاقة والتدائن الخارجي في ظل إخلالات اجتماعية وإقليمية خطيرة.

وفي هذا السياق، تعدد التساؤلات التي أصبحت تفرض نفسها بالنسبة إلى البلدان المغاربية منذ حصولها على استقلالها السياسي وتعلق عموماً بالسير اللامستقر لاقتصاداتها. لا بد هنا من الوقوف عند بعض أو أهم الصعوبات الاقتصادية، الكلية والوسيلة والجزئية، لمعرفة مصادرها؟ فهل هي ناتجة من سوء إدارة الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة؟ أم من سياسات اقتصادية واجتماعية غير مدروسة؟ أم من الغياب الكامل للحكومة الرشيدة على كل الأصعدة المؤسسية؟

انطلاقاً من هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تواجهها دول المغرب العربي وأرهقت مسار تنميتها، فإن الهدف من دراستنا التالية هو البحث عما إذا كانت هذه البلدان التي اتبعت استراتيجيات مختلفة ومتعددة منذ استقلالها السياسي بإمكانها تحقيق توازن اقتصادي ثابت ومستقر عبر المدى الطويل، ومن ثم هل بإمكانها أن تتطور بشكل إيجابي في اتجاه البلدان المشابهة لها من حيث محدودية مؤهلاتها الاقتصادية وتحديد بلدان جنوب شرق وشرقها التي تمكنت بفضل سياساتها التنموية الداخلية والإقليمية والدولية أن تصبح دولاً نامية وصاعدة متخطية بذلك دائرة فقرها، الشيء الذي يتطلب منا استخلاص العبر وطرح بعض الآفاق المستقبلية للبلدان المغاربية.

ولتنجسيم هذه الأهداف، ستقدم تباعاً في المبحث الأول بنظرة على الأدبيات المهمة بالمقاربات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ثم نحاول في المبحث الثاني تحليل الوضع الحالي للسياسات الاقتصادية والصناعية والجهوية لبلدان المغرب العربي مقارنة بتجربة بلدان جنوب شرق آسيا (البلدان حديثة التصنيع) الشبيهة لها، والتي عرفت أخيراً تنمية سريعة ومتناسقة جعلت منها بلداناً صاعدة.

وقد استندنا في بحثنا إلى الطريقة القياسية التقاربية التي تنخرط في رؤى الأعمال البحثية التجريبية لبارو<sup>(١)</sup> ونظرية النمو الداخلي (*A convergence model*)، وللغرض اعتمدنا قاعدة بيانات تشمل بلدان المغرب العربي الثلاثة (تحديداً تونس والجزائر والمغرب) وبلدان جنوب شرق آسيا الأربعة (كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورا) بين فترة ١٩٦٠ و ٢٠١٢، بغية فحص فرضية التقارب أو التباعد بين مستويي التنمية للبلدان المغاربية والآسيوية. وتبين لنا جملة من النتائج أن الاقتصادات المغاربية تعاني أساساً نقصاً أولياً في مخزونها البشري والمالي والتكنولوجي حال دون تحسن تنميتها وتحقيق توازنها، ومن ثمة تباينها مع المستوى التنموي الذي أصبحت عليه بلدان جنوب شرق آسيا الأكثر استحواداً منها لهذا المخزون، والتي اعتمدت سياسات انتقالية داخلية وإقليمية ناجحة ساهمت في تحولها الصناعي وتنميتها الاقتصادية. إذاً، النمو هو عملية داخلية المنشأ - كما يؤكد بارو - تستند إلى جملة من التحفيزات الداخلية لا الخارجية، تعود أساساً إلى اتباع استراتيجيات تنمية أكثر تطابقاً مع واقعها المحلي ومواردها الذاتية المحدودة.

## أولاً: التحليل النظري للمقاربات الإنمائية الرئيسية

يشتمل هذا المبحث على تقديم أهم المقاربات الإنمائية مع دراسة السياسات التنموية المعتمدة.

### ١ - تقديم أهم المقاربات الاقتصادية الإنمائية

يعدّ مفهوم التنمية عملية متعددة الأبعاد تنطلق من إعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية وتوجيهها. فمنذ الثورة الصناعية تطورت النظريات الإنمائية التقليدية (التي كانت تتسم بها البلدان الفقيرة) لتتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة وتمكن البلدان المتخلفة من الالتحاق بركب البلدان النامية. وقد بدأت المرحلة الأولى الخاصة بهذه النظريات التقليدية مع نظرية النمو الخطي التوازني لكل من هارود ودومار<sup>(٢)</sup> وورستو<sup>(٣)</sup>، الذين أكدوا أن التخلف يتأتى من ضعف «تراكم متقلص» لمستوى الادخار الوطني في البلدان المتخلفة وأن تحقيق التنمية لا يتم إلا بواسطة مخطط مارشال (Marshall). غير أن هذه

Robert J. Barro, *Determinants of Economic Growth: A Cross-country Empirical Study* (Cambridge, MA: (١) Mit Press, 1997).

Harrod Domar, «Second Essay in Dynamic Theory», *Economic Journal*, vol. 71 (Juin 1950), pp. 277-293. (٢)

Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, MA: (٣) Cambridge University Press, 1960), Traduction française : Walt W. Rostow, *Les Etapes de la croissance économique* (Paris: Editions du Seuil, 1963).

المقاربة تصطدم بمحدودية كبيرة لأن هذه البلدان لا تملك المعطيات الهيكلية والمؤسسية الضرورية للتأقلم مع مخطط مارشال<sup>(٤)</sup>.

وقد تمّ التخلي عن هذه الأخيرة وتعويضها بمقاربات مبنية على الآثار الدافعة أو المحفزة المبنية بدورها على النمو المتوازن لروزنشتاين - رودان ونورسك (١٩٣٤)<sup>(٥)</sup> بحيث يركز فيها النمو على توزيع متساوٍ للاستثمارات في كل القطاعات، ما يمكن على الأمد الطويل من تحقيق نمو متناسب وذاتي. غير أن هذه النظرية لا تأخذ بمبدأ التخصص وهي غير متأقلمة مع واقع البلدان النامية لمحدودية مؤهلاتها الاقتصادية المتنوعة وفقدانها الميزة التفاضلية والتنافسية وهي تتعارض مع نظرية النمو اللامتوازن لهيرشمان (١٩٥٧)<sup>(٦)</sup> التي تقترح البدء بتصنيع السلع البسيطة والبديلة للتوريد حتى تتطور بمراحل تدريجية. لكن يبدو أن هذا المنطق معيق لمعدلات التبادل التجاري من المنتجات الأولية في البلدان النامية والتي التزمت بضرورة الانفتاح والتخصص<sup>(٧)</sup>.

وقد برزت هذه النظريات الإنمائية الاقتصادية مع مطلع فترة سبعينيات القرن العشرين حيث أثرت بشدة في جل الاستراتيجيات التنموية للبلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأفريقية وأصبحت العمود الفقري لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أن هذه البلدان تشكو من أوضاع اقتصادية واجتماعية متباينة ومختلفة بعضها عن بعض.

في الفترة الزمنية نفسها، ظهر اتجاه فكري آخر مرتبط أساساً بالتغير الهيكلي. وهو يعتبر التخلف خطوة مبدئية وضرورية للانتقال من اقتصاد الكفاف الزراعي نحو اقتصاد رأس المال «النموذج الثنائي للويس» (١٩٥٨)<sup>(٨)</sup>، على الرغم من وجود رؤى تفاؤلية مختلفة؛ نذكر منها نظرية شينري<sup>(٩)</sup> التي تعتبر أن النهوض والتنمية مشروط بجملة المتغيرات الاقتصادية المتصلة كالادخار والاستثمار والدخل والطلب. والحلقة المفرغة لنورسك (١٩٣٤) التي تعتبر أن «البلدان فقيرة لكونها فقيرة»<sup>(١٠)</sup>. وهنا يؤكد الاقتصادي الفرنسي بيرو<sup>(١١)</sup> بأن منطق الحلقة المفرغة قد أبطل سابقاً بتجربة البلدان التي نجحت في تخطي دائرة الفقر وأصبحت حديثة التصنيع.

(٤) مساعدات خارجية ونقل رؤوس أموال ضخمة لإنعاش وتنمية الاقتصاد.

(٥) Ragnar Nurske, *Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries* (New York: Oxford University Press, 1953).

(٦) Albert Otto Hirschman, *The Strategy of Economic Development* (New Haven, CT: Yale University Press, 1958).

(٧) وضعت البرازيل نموذجاً لنمو متوازن حتى عام ١٩٦٨، ثم اعتمدت نمواً أكثر انفتاحاً وغير متوازن. انظر: Jaques Brasseul, *Introduction à l'économie du développement* (Paris: Armand Colin, 1989), p. 54.

(٨) W. Arthur Lewis, «Theory of Economic Growth», George Allen and Unwin Ltd. Great Britain, edition used Unwin University Books, 9th Impression (1955).

(٩) Hollis B. Chenery and Nicholas G. Carter, «World Growth And Poverty», paper presented at: The Conference on Distribution, Poverty and Development, Bogota, Colombia, 1977.

(١٠) ضعف الطلب المحلي نتيجة انخفاض الدخل المسبق وأصبحت الدول المتخلفة غير قادرة على تنفيذ مشاريع استثمارية مربحة، ما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وفي وقت لاحق انخفاض العائدات.

(١١) François Perroux, *L'économie du XX<sup>ème</sup> siècle* (Paris: Presses Universitaires de France, 1969).

وفي ظل هذه المقاربات المتنوعة نجد نظريات أخرى بديلة تفسر معضلة التخلف بالتبعية الخارجية أو بفشل حوكمي من جرّاء صلاية المؤسسات والهيكل التنظيمية الفاسدة، بمعنى أن التخلف ينبع من السيطرة الخارجية للبلدان الصناعية على حساب البلدان المهمشة والمتأخرة. إلا أن هذه المقاربة لا تمكن من آفاق دافعة للتنمية.

ومواكبةً لضرورة الانفتاح الخارجي ظهر إلى الوجود فكر تحليلي ليبرالي نيوكلاسيكي في البلدان المتقدمة مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين، يهدف إلى إحياء دور السوق المبني على قواعد العرض والطلب لتسيير النشاط الاقتصادي. وينبع التخلف، حسب هذه النظريات، من سوء الاستخدام الأمثل لقدرات الإنتاج ولانعدام التخصص كما ذكر ريكاردو -<sup>(١٢)</sup> وهكشير أو هلين وسموالسون (H.O.S) في مقاربة الميزة النسبية أو التفاضلية. من ثم يشدد هذا الفكر التحرري على مزايا التبادل والانفتاح واللاتقنين والتحرر بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال الخارجية نحو البلدان النامية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهي تمثل أحد شروط الإقلاع الاقتصادي والانتقال العفوي للنمو، كما ذكر كل من دوبرو وشسنيري (١٩٦٦). وبالتوازي، تقر هذه الاستراتيجية الحرة قدرتها على حشد الموارد الحدية بغية زيادة تراكم رأس المال والرفع في الدخل الفردي. غير أن هذه المقاربة الليبرالية التحررية المرتكزة على مكانة السوق الرئيسية لتسيير النشاط الاقتصادي أظهرت فشلها في البلدان النامية، لأن شروط المنافسة الخالصة والمتمثلة أساساً بغياب الاحتكار وتوافر الشفافية في المعلومة والتجانس في السلع غير محترمة في هذه البلدان) علماً أن بعض البلدان النامية تركز للتبادل الدولي لا لكونها مختلفة فيما بينها بل لأنها ترمي إلى جني الأرباح من تشابهها الاقتصادي ومن تحقيق الوفورات السلمية).

وفي المقابل، تستدعي إخلالات السوق تدخّل الدولة بغية تيسير عمل الأسواق ومكافحة سيطرتها (ماكس فيبر<sup>(١٣)</sup>، وشاميتير (١٩٩٧))<sup>(١٤)</sup> والقيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة بالتغطية الصحية والتكوين والتعليم والدفاع والعدالة والأمن وتحسين البنية التحتية وتوفير السلع العمومية التي لا يمكن للسوق تغطيتها. نجد أيضاً النموذج النيوكلاسيكي صولو - (١٩٨٦) نظرية النمو الخارجي المنشأ، والذي يعتبر أن تقارب الاقتصادات النامية مشروط بتقارب مخصصاتها (رأس المال، الشغل والتطور التكنولوجي) في اتجاه حالة مستقرة للدخل. غير أن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية وآثار تراكم رأس المال.

بناءً عليه اعتمدت المقاربات المعاصرة للتنمية الاقتصادية أخيراً، على نظرية النمو الذاتي أو الداخلي (نموذج رومر (١٩٨٦))<sup>(١٥)</sup>. وهي تتناغم مع النموذج النيوكلاسيكي وتؤكد أهمية العوامل الداخلية الإنمائية لا العوامل الخارجية المتأتبة من الإيرادات السلمية التصاعدية. ومن هنا، يفسر التخلف

David Ricardo, «Ricardo et la loi des coûts comparatifs», *Alternatives Economiques*, no. 125 (1995). (١٢)

Max Weber, *Economie et société (1910-1913)*, Agora, 2 Tomes (Paris: Edition Pocket, 2003). (١٣)

Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie* (Paris: Payot, 1990). (١٤)

Paul M. Romer, «The Origins of Endogenous Growth», *Journal of Economic Perspectives*, no. 8 (1994), (١٥) pp. 3-22.

بفشل التنسيق والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية الداخلية أي العمومية والبشرية والمادية والتكنولوجية. حسب هذه الرؤيا فإن تأخر البلدان المغاربية (المعنية بدراستنا) قد يفسر بتعثر عوامل النمو الذاتي للتنمية. انطلاقاً من هذه المقاربة التحليلية يفسر عديد الاقتصاديين كستيغلitz (Stiglitz)<sup>(١٦)</sup> وبارو (Barro)<sup>(١٧)</sup> وسان (sen)<sup>(١٨)</sup> فشل السياسات الإنمائية بالركون إلى مفهوم المقدرة الاجتماعية والثقافية والبيئية للبلاد، ويقترحون نموذجاً تقاربياً مبنياً على جملة من العوامل الداخلية، بغية الاتجاه نحو حالة توازن على الأمد الطويل. وفي هذا السياق، يعتبر مؤشر التنمية البشرية (HDI) عنصراً تقديرياً هاماً لقياس التنمية لا يمكن مزجه بالنمو الاقتصادي لكونه يشمل على أبعاد كمية ونوعية، مادية، اجتماعية وثقافية وبيئية إضافة إلى الدخل الفردي.

## ٢ - السياسات الإنمائية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على بلدان المغرب العربي

تنطلق هذه السياسات أساساً من العناصر التالية:

### أ - السياسات الصناعية والإقليمية المغاربية

كما سبق ذكره، فإن جل المقاربات الإنمائية المنتهجة في البلدان المغاربية اتسمت بتعاقب المقاربات، من التدخلية الحكومية (كينزية الأصل) إلى التحررية السوقية (ليبرالية الأصل) إلى نظريات التنمية الداخلية. وفي هذا الإطار، اعتمدت هذه البلدان جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية مواصلة ضرورة تنميتها الاقتصادية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية الإنمائية اختارت بلدان المغرب العربي عموماً سياسات قطاعية اقتصادية واجتماعية ترمي إلى تقليص تدخل الدولة والتشجيع على المبادرة الخاصة عبر المؤسسات الحرة لضمان نجاح التحول المجتمعي الاقتصادي. الأمر الذي تطلب مراحل عديدة، حيث انتهجت هذه البلدان في ستينيات القرن الماضي سياسات اقتصادية تتجه نحو بناء مشروع إنمائي مركّز على الاكتفاء الذاتي المتسم بسيطرة الدولة وتقليص آليات السوق والابتعاد عن الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكن توارد الأحداث وتعدد الصعوبات أثبتنا أن هذه السياسات التدخلية الحكومية المفرطة أفرزت عديد الإشكاليات العويصة كتنامي البطالة والتضخم وإفلاس مؤسسات القطاع العام ومن ثم فشلها.

من جهة أخرى، عرفت سبعينيات القرن العشرين سياسات إصلاحية ترمي إلى الانتقال لاقتصاد السوق والمتمثلة بسياسات اقتصادية انفتاحية داخلية وخارجية لمختلف الهياكل الإنتاجية في اتجاه الاندماج في الاقتصادات الإقليمية والدولية. وفي سياق هذا الانفتاح الاقتصادي اعتمدت البلدان المعنية

(١٦) Joseph Stiglitz, «The Contributions of the Economics of Information to the Twentieth Century» *Economics*, *The Quarterly Journal of Economics* (November 2000).

(١٧) Robert J. Barro, «Economic Growth in a Cross Section of Countries», *Quarterly Journal of Economics*, vol. 106, no. 2 (Mai 1991), pp. 407-433.

(١٨) Amartya Sen, *Ethique and Economie* (Paris: Presses Universitaires de France, 2004).

على استراتيجيات منبسطة مرتكزة على التصنيع بإحلال الواردات والاعتماد على السلع الوطنية المصنعة داخلياً في كل من المغرب وتونس حيث تتدخل الدولة كمشارك إلى جانب القطاع الخاص.

لكن الجزائر انتهجت سياسات اقتصادية متباينة اعتمدت أساساً على الصناعات المصنعة الثقيلة بالتوسيع في قطاع السلع الأولية المرتكزة على القطاع العام، إلا أنه ومع بداية ثمانينيات القرن العشرين شهدت بلدان المغرب العربي أوضاعاً حرجية تمثلت بسياسات مديونية عويصة أغرقتها في التبعة ودفعتها بالتالي إلى اتباع استراتيجيات إنمائية جديدة مبنية على الإصلاح الهيكلي لمنظومتها الإنتاجية. ويهدف هذا الإصلاح أساساً إلى تقليص سعة القطاع العام ومكانته في النشاط الاقتصادي بخصخصة المؤسسات العمومية والتركيز على لامركزية القرارات الاقتصادية، والاستعانة بقوى السوق كوسيلة فعالة للإصلاح الاقتصادي عبر أدواتها المتعددة كالأسعار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والأجور إضافة إلى تحرير المبادلات الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية المعيقة لأي انفتاح على الأسواق الدولية.

غير أن الإصلاح الاقتصادي وآلياته المختلفة المبنية على إعادة الهيكلة والخصخصة وتحرير الأسواق أدى إلى سلبات منها: الإقصاء والتهميش الاجتماعي والفقر والفاقة والفوارق الجهوية وطرده العاملين وتأقبط رؤوس الأموال؛ نضيف إليه أن تحرير الأسعار والأسواق أدى بدوره إلى ازدياد معدلات التضخم واختلال الرفاه الاجتماعي. من هنا نستطيع الجزم أنه، وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها سياسات الإصلاح الاقتصادي في كل من تونس والمغرب، لم تخل هذه البلدان اجتماعياً من حالة تدهور وتقهقر حتى لا نقول شللاً لمعظم الفئات المحدودة الدخل. ما أدى بعدد الاقتصاديين إلى القول بأن الإصلاح الاقتصادي هو برنامج لاجتماعي، علماً أن العمليات المزدوجة للتحرير الاقتصادي وتداخل السلطة العمومية المهيمنة بواسطة صلابتها الإدارية وتقنياتها المقيدة لسوق الشغل مع رأسمالية تضيقية خارجية، قد قلصت فاعلية الأسواق التي تشكو في الآن نفسه من منافسة غير شريفة وغياب اللاتقنين الناجع للدولة والتي أظهرت للعيان انعدام الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي الهيكلي وفشله اقتصادياً وبالأحرى اجتماعياً.

أخيراً، عرفت هذه البلدان خلال فترة منتصف تسعينيات القرن الماضي سياسات انفتاحية على الخارج عبر إبرام اتفاقات إقليمية كثيرة تمثلت في بعث مناطق للتبادل الحر والشارك مع بلدان الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا الانفتاح الإقليمي لم يتحقق إلا عبر التتقيص الجمركي فيما بينها وضلت عاجزة عن سن سياسات مالية أو اقتصادية موحدة، ومن هنا بقيت هذه الاتفاقيات مجرد محاولات محتشمة للتحقيق منذ سنة ١٩٦٤ عندما أسست اللجنة القارة الاستشارية المغاربية الهادفة إلى تقوية التعاون الاقتصادي الإقليمي (بغية تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي).

لكن، ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين أجبرت الضغوط الدولية الاقتصادية البلدان المغاربية على التنسيق الاقتصادي فيما بينها وذلك بإمضاء اتفاقية مراكش يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ المحدثة لاتحاد المغرب العربي بغية توطيد العلاقات الاقتصادية البينية والمتعددة الأطراف مع إرساء أسس التكامل الجهوي الاقتصادي المغاربي، ولا سيما أن البرامج الإصلاحية الاقتصادية لم تيسر عمل المشروع المغاربي للاندماج وقلصت حجم الاستثمارات البينية المغاربية، ما قاد إلى اختلال الموارد

المالية الجهوية للبلدان المذكورة وعطّل تجاربها التعاونية والاقتصادية وبقيت البلدان المغاربية في حالة تنافس غير مُجِدّ بعيدة من أي مشروع تكاملي جاد مقارنة بالمناطق الإقليمية الشبيهة بها؛ الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن خبرة البلدان الأخرى المماثلة في محدودية مواردها وتجربتها التنموية الداخلية والخارجية.

## ب - السياسات الإنمائية المماثلة لبلدان جنوب شرق آسيا

تمكنت بلدان جنوب شرق آسيا من الحصول على نجاحات ملحوظة منذ ستينيات القرن الماضي نتيجة تشابه استراتيجياتها التنموية، إذ تمكنت من إحداث نقلة نوعية بواسطة إقلاعها الصناعي والعمل على اللحاق بالبلدان المتقدمة. وكان هذا الإقلاع عن طريق اعتماد سياسات إصلاحية زراعية أنتجت طبقة متوسطة عملت على النهوض بالطلب الداخلي. ثم انتهجت استراتيجية تصنيعية عبر تنمية الصادرات والحد من الواردات معتمدة في ذلك على سياسات اقتصادية نيوكلاسيكية مشجعة على تصنيع السلع ذات القيمة المضافة المتدنية في سياق المقاربة الإنمائية اللاتوازنية لهيرشمان (١٩٥٧) التي تتطلب استثمارات قليلة وتكنولوجيا ضعيفة ومستفيدة من ميزتها التفاضلية التي مكنتها منها قوى عمل كثيفة بنفقات مقبولة.

من جهة أخرى، ومع بداية ثمانينيات القرن المنقضي التي شهدت توسع الأسواق المالية، تمكنت هذه البلدان حديثة التصنيع من الحد من معوقات تخلفها الاقتصادي بتنوع فروعها الإنتاجية ومسابرها السلعية المرتكزة أساساً على المنتجات عالية القيم المضافة كالسلع الاستهلاكية الدائمة والسلع الوسيطة والسلع التجهيزية. وتمكنت نسبياً هكذا، من اللحاق رويداً بالبلدان المتقدمة خلال تسعينيات القرن المنصرم، حيث تحسّن مستوى العيش الفردي وتقلصت الفوارق الاجتماعية وانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لفائدة الصناعة والخدمات وتدنّت معدلات البطالة ونمت قوى العمل المؤهلة التي ساعدت البلدان المعنية الآسيوية على تسيير صيرورة تنميتها وافتتاحها على الخارج.

والواقع أن بلدان جنوب شرق آسيا لم تعتمد في تصنيعها على الاختراع والابتكار التكنولوجي كما حال اليابان، بل على التدريب المهني المدعم من طرف الدولة، علماً أن التدخل الحكومي لم يركز على الجانب السلبي في حل إخفاقات السوق ولكن على استراتيجية نشيطة تتمثل بوضع أسعار غير صحيحة (للحصول على الأسعار الخطأ) وهي أساساً سياسة موجهة عمداً لتشويه أسعار السوق بغية تحفيز وتنمية التجارة الخارجية؛ وقد أنتجت هذه السياسة أثراً إيجابية إنمائية وانفتاحية. علماً أن الدولة عملت على استراتيجية موجهة عبر سياسة مشجعة للاستثمارات الأجنبية وذلك بإنشاء مناطق حرة ومراقبة القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.

ويندرج نجاح هذه الاستراتيجية الإنمائية المنبسطة والانفتاحية ضمن اتجاه التجارة الدولية المبني على المنافسة غير الشفافة وتحقيق وفرات الحجم وزيادة القدرة التنافسية والآثار التدريبية. وفي الأخير، يمكننا القول أن بلدان جنوب شرق آسيا قد تمكنت خلال فترات زمنية محدودة من تحقيق نجاحات تنموية مكنتها نسبياً من الصعود وتخطي عتبة التخلف وبالتالي تحقيق توازنها الاقتصادي



والاجتماعي على الأمد الطويل والاندماج في الاقتصاد الليبرالي العالمي. وهو وضع مغاير بالنسبة إلى البلدان المغاربية التي تعثرت في سياساتها الإنمائية الاقتصادية وعجزت عن تحقيق توازنها الاقتصادي والاجتماعي للتقارب من المستوى التنموي الذي أصبحت عليه لبلدان جنوب شرق آسيا. وهو ما سنحاول إثباته أو نفيه من خلال تحليلنا العملي والتجريبي.

## ثانياً: التحليل العملي

يهدف بحثنا العملي إلى الفحص والتدقيق في فرضية التقارب أو التباين بين الاقتصادات المغاربية والجنوب شرق آسيوية. وفي هذا السياق، تبدو نظريات النمو الذاتي أكثر ملاءمة لتفسير حالة البلدان النامية التي تسعى إلى الوصول لحالة توازنية في المدى الطويل عبر تحفيز عواملها الداخلية. وهذا يقودنا عموماً إلى النظر في أربع مرجعيات تحليلية رئيسية وهي:

– المقاربة الأولى لرومر<sup>(١٩)</sup> التي تعتبر الاستثمار كمصدر داخلي لكونه يمكن البلد من التمتع بآثار جانبية إيجابية «تكنولوجية».

– المقاربة الثانية لرومر (١٩٩٤)<sup>(٢٠)</sup> المرتكزة على أهمية التجديد التكنولوجي حيث يبين رومر أن البحث الإنمائي يسر استغلال تقنية موحدة لعدد كبير من المؤسسات في وقت واحد، ما ينشئ آثاراً خارجية إيجابية هامة.

– تعتبر المقاربة الثالثة لرأس المال البشري (I.D.H) مصدراً أساسياً للنمو الداخلي للوكاس (١٩٩٨) وأنه بواسطة نشر معرفة الأفراد تتمكن من تحسين الإيرادات المتنامية، إذ تنشأ من ذلك آثار خارجية إيجابية.

– تؤكد المقاربة الرابعة أهمية النفقات العمومية كمصدر للنمو الداخلي (Barro)<sup>(٢١)</sup>. وتشتمل النفقات العمومية النقل والاتصالات والطرق والأمن والتكوين؛ وهنا يؤكد بارو ان النفقات البنيوية التحتية تؤدي دوراً مميزاً في النهوض بالقطاع الخاص الذي يتمتع بالآثار الخارجية الإيجابية. فإن البلدان الأكثر فقراً تنمو عموماً أسرع من البلدان الغنية وبالتالي تميل إلى اللحاق بالبلدان المتقدمة.

وتتطلب هذه الفرضية ارتباط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عكسياً بلوغارتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الفترة الأولى. وقد تم مؤخراً إحياء وتحسين هذه النماذج التنموية وذلك بفضل دمج المتغيرات التفسيرية المرتكزة على التحليل الإنمائية كمؤشر التنمية البشرية لأرميتياسان<sup>(٢٢)</sup> ومبدأ التقارب المشروط لبارو (١٩٩٧). وفي هذا السياق تقودنا المحددات الرئيسية

Paul H. Romer, «In Creasing Returns and Long Return Growth», *Journal of Political Economy*, vol. 94, (١٩) no. 5 (1986), pp. 1002-1037.

Romer, «The Origins of Endogenous Growth», pp. 3-22.

Robert J. Barro, «Economic Grouth in Gross Section of Coutries», *Quartly Journal of Economis*, vol. 2, (٢١) no. 106 (1991), pp. 407-433.

Armatya Sen, *Ethique et economie* (Paris: Presses Universitaires de France, 1987).

(٢٢)

المؤثرة في التنمية البشرية إلى اعتماد مجموعة من المتغيرات التي تقيس مستوى رأس المال العمومي أو المالي ورأس المال البشري كالصحة والمهارات والتدريس ورأس المال المادي كالتجهيزات والبحوث التنموية والبنية التحتية للبلدان المعنية.

## ١ - المحددات الرئيسية في الأدبيات الاقتصادية

تتمثل محددات التنمية المقاسة بواسطة مؤشر التنمية البشرية (IDH) في العناصر الأساسية التالية:

- يعرف مؤشر التنمية البشرية الذي أنشئ سنة ١٩٩٠ من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس توجيهي هام ينحصر بين رقم (٠) (منخفض) ورقم (١) (عالٍ) يقوم على أساس المتوسط الهندسي الشامل لثلاثة أدلة وهي:

أ - الصحة وأمل الحياة التي تقاس بمتوسط العمر المتوقع.

ب - مستوى التعليم المقاس بالفترة المتوسطة للتدريس والمدة المتوقعة للأطفال في المدرسة.

ج - وأخيراً مستوى المعيشة المقاس بالدخل القومي الإجمالي للفرد المتكافئ للقدرة الشرائية. ويمثل مؤشر التنمية البشرية (IDH) متغيراً مستقلاً، بينما يمثل بدوره (1-IDH<sub>ii</sub>) مستوى انطلاق التنمية الاقتصادية، ويفسر على أنه معدل مشروط للتقارب. ويقوم إجراء هذا الاختبار للعلاقة بارتداد مستوى التنمية من السلسلة على المستوى الأول من السلسلة الطبيعية النشيطة للنموذج. ونستطيع هنا تأكيد وجود تقارب عندما يكون معامل المستوى الأول ( $\beta$ ) سلبياً.

الفرضية ١: ترتبط التنمية الاقتصادية إيجابياً بالنمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الفردي (PIBH). ويفترض أن لهذا المتغير أثراً إيجابياً في مؤشر التنمية البشرية (IDH) نظراً إلى أهمية الاقتصادات السلمية المتحققة.

الفرضية ٢: ترتبط التنمية الاقتصادية إيجابياً بالانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية (OUV أو OPENESS). يمثل هذا المتغير مقياساً للأداء والتنافسية للبلاد إذ يمكنها من التمتع بالآثار الدافعة الإيجابية وتغطية مستوى رأس المال المحلي الضعيف. كما يحدث الانفتاح حركة نشيطة تحسن سير عمل الأسواق نتيجة لتوجه عوامل الإنتاج صوب القطاعات التصديرية التي تتسم بإنتاجية جديّة عالية (غيومون ١٩٩٦). ويتم قياس المتغير الفرضي في هذه الحالة بإجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث قدرة البلد المضيف الشرائية ويتوقع عموماً أن يكون لها تأثير إيجابي.

الفرضية ٣: ترتبط التنمية الاقتصادية إيجابياً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE أو FDI) حيث أكد عدد كبير من الاقتصاديين كدونينغ<sup>(٢٣)</sup>، وهارود - دومار<sup>(٢٤)</sup>، ورومر<sup>(٢٥)</sup>، أهمية الاستثمارات

John H. Dunning, *International Production and the Multinational Enterprise* (London: Allen A. Erwin, (٢٣) 1981).

Domar, «Second Essay in Dynamic Theory», pp. 277-293.

(٢٤)

Romer, «The Origins of Endogenous Growth», pp. 3-22.

(٢٥)

كمصدر للإنتاجية المتزايدة وللنمو الاقتصادي في البلدان النامية عبر تداعياته على مستوى الإنتاج أو نشر التكنولوجيات ذات الصلة وبعث مواطن الشغل والنهوض بالصادرات. وفي هذا السياق، تطورت نماذج النمو الداخلي بغية تفسير النمو على المدى الطويل بواسطة الفوائد والانعكاسات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**الفرضية ٤:** تظل التنمية الاقتصادية مرتبطة إيجابياً مع الاستثمار المحلي (FBCF) أو Domestic Investment حيث يمثل هذا الاستثمار وسيلة رئيسية لإعادة هيكلة المنظومة الإنتاجية ومساعدة دعم تخصص البلد علماً أن طبيعة رأس المال الأجنبي تتغير عندما تنخرط في نمو محلي نشيط. ويؤكد هنا لانكس وفينابلز<sup>(٢٦)</sup> أنه لا بد أولاً من دينامية نمو داخلي عبر تطوير رأس المال الداخلي (FBCF) لأجل التأثير إيجابياً في المنظومة الإنتاجية للبلاد وبالتالي في الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم في التنمية الاقتصادية للبلاد المعنية.

**الفرضية ٥:** ترتبط التنمية الاقتصادية إيجابياً مع رأس المال العمومي ونفقات الدولة (Gov). ويمثل هذا المتغير وكيل النفقات الاستهلاكية النهائية للمؤسسات العمومية. وقد أظهرت بعض الدراسات لهستون وسومار<sup>(٢٧)</sup> القياسية الاقتصادية، التأثير الملحوظ لهذا المتغير في النمو الاقتصادي من خلال نفقات البنية التحتية العمومية من نقل وتعليم وصحة والبحوث الأساسية التي يمكنها زيادة إنتاجية القطاع الخاص بواسطة التأثيرات الإيجابية التي ذكرها نموذج بارو (١٩٩٧).

**الفرضية ٦:** ترتبط التنمية الاقتصادية سلبياً بالديون العمومية (Pdept) وفقاً للنظرية الكينيزية للتطور الاقتصادي الظرفي (١٩٧٠)، التي تعتبر أن تأثير زيادة الديون العمومية في النمو، إيجابية على المدى القصير لكنها سلبية على المدى الطويل. في المقابل هناك دراسات تجريبية أخرى لراينهارت وروغوف<sup>(٢٨)</sup>، أكدت أن تأثير الديون في النمو يصبح سلبياً إذا تجاوزت سقف ٩٠ بالمئة في البلدان الناشئة. وحسب نظرية النمو الذاتية لبارو (١٩٩٠) فإن فكرة تمويل النفقات العمومية بالتدائن قد تبدو جذابة في البداية إلى درجة أنها تؤثر إيجابياً في مسار النمو الاقتصادي. لكن إذا تم استبدال النفقات المنتجة بالنفقات اللامنتجة، إضافة إلى سداد عبء الديون بديون جديدة، فإن ذلك سيكون معضلة ولا يخلو أبداً من آثار سلبية في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل. (تأتي إحصاءاتنا من البنك العالمي لسنة ٢٠١١ المعتمدة على الأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠) ولتأكيد هذه الفرضيات من عدمها سوف نركن إلى تحليل اقتصادي قياسي حسب مقاربة تجريبية اعتمدناها لبارو (١٩٩٧).

Hans Peter Lankes and Anthony Venables, «Foreign Direct Investment in Economic Transition: The Changing Pattern of Investment,» *Economics of Transition*, vol. 4, no. 2 (1996).

Alan Heston and Robert Summers, «Services on the Final Product Side: Some Evidence from International Comparisons,» Conference on Research on Income and Wealth (May 1990).

Carmen M. Reinhart, Vincent R. Reinhart and Kenneth S. Rogoff, «Public Debt Overhangs: Advanced-Economy Episodes since 1800,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 26, no. 3 (2012), pp. 69-86.

## ٢ - تخصيص النموذج وتحليل النتائج

تصف هذه المقاربة التجريبية المعتمدة لبارو (١٩٩٧) سلوك اقتصاد يتجه نحو حالة توازن ثابتة ومستقرة على الأمد الطويل. لكن ما سوف نحاول إثباته أو نفيه هو ما إذا كانت البلدان المغاربية، التي تعاني انخفاض المخزون الأولي لرأس المال (المادي والبشري والتكنولوجي) تتطور بشكل إيجابي في اتجاه البلدان الأكثر استحواداً لهذا المخزون، تحديداً بلدان جنوب شرق آسيا، كما افترض صحة ذلك صولو (١٩٨٦) في نظريات التقارب المشروط لكن خالفه فيه بارو (١٩٩٧)، وبالتالي هل بإمكان هذه البلدان العودة إلى توازنها بسرعة عند حصول أي صدمة خارجية قد تبعدها؟

وقد اعتمدنا في تحليلنا الاقتصادية القياسية مقدرٌ ويذنين (Within) وطريقة التوقيت المعمر (GMM) (أريالانو بوند<sup>(٢٩)</sup> [١٩٩١] - بوندل وبوند [١٩٩٨]) نظراً إلى المزايا التي تظهرها هذه النماذج في التقدير الفعال للنماذج الدينامية في حالة وجود متغيرات داخلية مؤجلة.

إضافة إلى مقارنة المتغيرات الآلية (VI) المقترحة من طرف هوسمان - تايلور<sup>(٣٠)</sup>، التي تيسر مراقبة الترابط الموجود بين المتغيرات المفسرة والتأثير الفردي. وتمكن في هذه الحالة طريقة «Panel» من مراقبة عدم تجانس ملاحظات السلسلة في أبعادها الفردية إما عن طريق إدراج التأثير النوعي الثابت (Fixed Effects) أو إدراج تأثير غير قابل للرصد (تأثيرات عشوائية) (Random Effects). ويعدّ هنا اختبار هوسمان مخصصاً للآثار الفردية بالنسبة إلى الطريقة المتتهجة والتي تمكن من التمييز بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية. ويستند هذا التقدير إلى برمجية (STATA). وفي هذا الإطار سنقوم بتحليل قياسي تبعاً من منظور التقارب المطلق ثم التقارب المشروط بغية اكتشاف تأثير المتغيرات الكلية الداخلية وأثرها في التقارب؛ حيث تشكل المعادلات المقدرّة على النحو التالي:

### أ - التقارب المطلق

يكتب نماذج التقارب كالتالي:

$$GIDH_{it} - GIDH_{NPIt} = \alpha + \beta (IDH_{it-1} - IDH_{NPIt-1}) + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

Manuel Arellano and Stephen Bond, «Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence (٢٩) and an Application to Employment Equations,» *The Review of Economic Studies*, no. 58 (April 1991), pp. 277-297. Hausman and Taylor [1981] assumed that with reference to the explanatory variables that vary over (٣٠) time there is a subset of variables  $X_2$  that is correlated with  $a_i$  and have a fixed subset of variables in time  $f_2$  which is also correlated with  $a_i$ . Concerning the «idiosyncratic» error  $\varepsilon_{it}$ , we assume that it is not correlated with the explanatory variables.

The initial model can be rewritten as follows:  $Y_{it} = \beta' + \beta X_{1it} + X_{2it} + a_i + \varepsilon_{it}$

Exogeneity conditions are written as follows:  $E(\varepsilon_{it}/X_{it}) = 0$ ,  $E(a_i/X_{1it}) \neq 0$ ,  $E(a_i/X_{2it}) \neq 0$

To estimate this model, the authors proposed to apply the method (iv) (Instrumental Variables), equivalent to least squares, 2 sls). This method involves using uncorrelated with  $a_i$  so as to instrument the variables correlated with  $a_i$ . The difficulty of the procedure IV is to find instruments that are independent of the individual effect in sufficient numbers to identify all structural parameters (order condition for identification).

مع

$GIDH_{ANt}$  معدل النمو السنوي (IDH) لبلدان المغرب العربي.

$GIDH_{NPIt}$  معدل النمو السنوي ل (IDH) و (NPI).

$IDH_{ANt-1}$  مؤشر التنمية البشرية السنوي.

$IDH_{NPIt-1}$  مؤشر التنمية البشرية (IDH) لمنطقة جنوب شرق آسيا.

$\beta$  معامل التقارب في صورة وجود تقارب  $\beta$  سلبي.

$\mu_i$  et  $\lambda_t$  يمثلان تبعاً النوعية الفردية والنوعية الزمنية التي تكون ثابتة أو عشوائية.

$\varepsilon_{it}$  هو معدل الخطأ الذي يفترض أن له توزيعاً لوغريتمي عادي.

$\varepsilon_{it} \rightarrow N(0, \sigma^2)$  أي الأخطاء تعتبر متطابقة وموزعة بصورة مستقلة.

ب - التقارب الشرطي

يكتب النموذج التقاربي المشروط كما يلي:

$$GIDH_{it} - GIDH_{EUt} = \alpha + \beta (IDH_{it-1} - IDH_{EUt-1}) + \sum_{k=1}^N \gamma_k X_{kit-1} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

مع

$X_{kit-1}$  هي مجموع الارتدادات المتغيرة في الزمن: متغيرات خارجية إنمائية؛ مستوى النمو

الاقتصادي (PIB)؛ رأس المال العام أو المالي؛ ورأس المال البشري؛ ورأس المال المادي.

ج - التقدير بطريقة التقارب المطلق

reg dgh didh

Source	SS	df	MS	Number of obs =	156
Model	.000021585	1	.000021585	F( 1, 154) =	0.16
Residual	.021021848	154	.000136506	Prob > F =	0.6914
				R-squared =	0.0010
				Adj R-squared =	-0.0055
Total	.021043433	155	.000135764	Root MSE =	.01168

  

dgh	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
didh	.0015793	.0039715	0.40	0.691	-.0062664 .009425
_cons	.0086467	.0081467	1.06	0.290	-.007447 .0247405

د - التقدير بطريقة التقارب المشروط

لحسن تحديد نموذجي قمنا بدراسة اختبارات التخصيص كالأثر القارّ والأثر الصدفي. ثم

استعملنا اختبار هوسمان (١٩٧٨) الذي مكّننا من وصف النموذج انطلاقاً من عينة لأثار صدفية

(IV) (Hausman Taylor) (النهج) (Prob>chi2 = 0.1903). وأخيراً تبين لنا طريقة هوسمان - تايلور (Hausman Taylor) (النهج) (IV) لتقدير أكثر تناسباً.

estimation hausman taylor

. xhtaylor dgh didh loup lgouv lfbcf lide lpdept lpibh id, endog(lpibh)

Hausman-Taylor estimation  
Group variable: id  
Number of obs = 154  
Number of groups = 3  
obs per group: min = 51  
avg = 51.3  
max = 52  
Random effects u\_i ~ i.i.d.  
wald chi2(8) = 17.33  
Prob > chi2 = 0.0268

	dgh	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
TVexogenous						
didh		-.0180716	.0151442	-1.19	0.233	-.0477537 .0116104
loup		.0003031	.004329	0.07	0.944	-.0081817 .0087878
lgouv		-.021461	.0080552	-2.66	0.008	-.0372489 -.0056732
lfbcf		.007871	.0021466	3.67	0.000	.0036638 .0120781
lide		.0000428	.0005609	0.08	0.939	-.0010565 .001142
lpdept		-.0002649	.0017147	-0.15	0.877	-.0036257 .0030959
Tvendogenous						
lpibh		.0176185	.008327	2.12	0.034	.001298 .0339391
TIexogenous						
id		-.0059148	.0074131	-0.80	0.425	-.0204442 .0086146
_cons		.1495799	.1005591	1.49	0.137	-.0475123 .3466721
sigma_u		.00817248				
sigma_e		.01104345				
rho		.35385621	(fraction of variance due to u_i)			

### ثالثاً: تحليل البيانات وآفاق المستقبل

مكننا تحليل المعطيات الإحصائية «وفقاً للجدول السابق» من الاستنتاجات الآتية:

- تظهر النتائج أنه على مستوى التقارب المطلق يظل معامل  $\beta$  إيجابياً وضيئلاً. مستوى التقارب المشروط يجعل هذا المعامل سلبياً (-١٨, ٠) وهاماً بنسبة ٥ بالمئة، ما يؤكد حالة التباين بين مستويات التنمية في مجموعتي الدراسة.

من وجهة نظر تفاؤلية، يؤكد النموذج النيوكلاسيكي لوصولو (١٩٨٦)<sup>(٣١)</sup> أنه إذا كانت البلدان متجانسة من حيث الميل إلى الادخار والاستباق إلى التكنولوجيات، باستثناء كثافة رأس المال الذي تنطلق به والجهد الاستثماري، فهي ستمكن من أن تشهد نمواً اقتصادياً أسرع من البلدان الأكثر تقدماً

(٣١) Robert M. Solow, «A Contribution to the Theory of Economic Growth», *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 70, no. 1 (February 1956).

أي الغنية. ويفترض وصولو أن كمية العمل الثابتة على المدى الطويل والزيادة في رأس المال تمكن من تغيير الإنتاج.

لكن تعاليم قانون الأداءات الحدية المتناقضة والوفرات السلمية الثابتة، تؤكد أن الاقتصاد سوف يتجه في المدى الطويل إلى حالة توازن. فالنمو الاقتصادي لا يمكنه أن يتحقق هنا إلا بزيادة كمية العمل والتقدم التقني التي تمثل عوامل خارجية حسب هذا النموذج؛ الشيء الذي يفسر بوضوح التقارب الاقتصادي للبلدان الأقل مخصصات في رأس المال، أي البلدان المغاربية من البلدان حديثة التصنيع حسب نموذج النمو الخارجي لصولو.

ولكن وفقاً لنظرية النمو الداخلي (رومو (١٩٨٦) وبارو (١٩٩٧)، فإن العوامل المفسرة للتنمية كالتقدم التقني، والآثار الخارجية والعوائد المتزايدة، ومجهود البحث والتكوين والنفقات العمومية، لا تمكن اقتصادات البلدان المعنية من التقارب لأن النمو هو عملية تراكمية داخلية المنشأ، ما يؤكد أهمية التقدم والصدمات الماضية. ومنطقياً فإن البلدان الأكثر تقدماً هي التي تتمتع بفرص أوفر لمواصلة التطور وتحقيق المزيد من التقدم؛ علماً أن الفوارق بين الاقتصادات يمكنها أن تتسع حين يتراكم رأس المال البشري الذي يستطيع استيعاب التكنولوجيات الحديثة. الأمر الذي يقود إلى إعادة النظر في مبدأ التقارب بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. ومن هنا تفسر حالة التباين بين البلدان المغاربية والبلدان المصنّعة حديثاً. ويستدعي هذا التباين حسب رومر (١٩٩٤) وبارو إعادة تأهيل دور الدولة لتأمين إجراءات ترشيديّة تنافسية وجعلها أكثر شفافية لمعالجة إخلالات السوق.

وبناء على ما تقدم يرتبط مستوى التنمية الاقتصادية على المدى الطويل بجملة من المتغيرات الداخلية المتحركة فيه وهي:

- يظهر المتغير الوكيل (PIBH) لمستوى النمو الاقتصادي إيجابياً (١٧, ٠) وهاماً في حدود ٥ بالمئة. وعليه، فإن هذا النمو غالباً ما يفسر بنمو ديمغرافي متصاعد في هذه البلدان المغاربية. لكنه في الواقع، يتضمن سياسة اقتصادية كلية سيئة تركز أساساً على التداين الخارجي بما من شأنه أن يؤدي إلى ضغط على الطلب الداخلي بسبب التضخم الجامع الذي سيحدثه، وإلى انخفاض مستوى المعيشة في هذه البلدان.

- يكون معامل النفقات العمومية (gov) سالباً (-٢١, ٠) وهاماً في حدود ١ بالمئة. وهو ما يعكس مجدداً حالة التباين الاقتصادي الذي يرجع غالباً إلى سياسة مالية خاطئة اتبعتها البلدان المغاربية. في تونس مثلاً، تميزت السياسة الاقتصادية الكلية للدولة منذ ثمانينيات القرن العشرين (تحت غطاء البرنامج الاقتصادي الهيكلي) بانسحاب مفاجئ للدولة في القطاعات الاحتكارية عبر خصخصة قطاع الأسمت لفائدة مستثمرين برتغاليين وإسبانيين، الأمر الذي ولّد ارتفاعات نشطة في الأسعار وانخفاضاً حاداً في حجم المبادلات، وأضر بالتالي بالقوة الشرائية للفرد ومن ثم عجلة الاقتصاد. وفسر ذلك أيضاً، بالسياسة الضريبية السيئة التي اتبعتها هذه البلدان، حيث حدت زيادة العبء الضريبي والتحويلات الاجتماعية للأفراد والجماعات من قدرتهم الشرائية وأحدثت بالتالي تباطؤ نمو الطلب الداخلي وقللت موارد المؤسسات الاقتصادية وقدراتها الاستثمارية وتالياً الإنتاج.

- يظهر وكيل متغير النفقات العمومية (PDEPT) سالباً (-0,002) وهاماً بنسبة ٥ بالمئة. يمكن تفسير ذلك بعبء النفقات العمومية التي تتحملها هذه البلدان كعبء سداد الديون المتراكمة إضافة إلى الديون الجديدة التي أعاققت قدرتها على التقارب من مستوى تنموي مشابه لاقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا المرتكزة أساساً على الاستثمار الأكثر إنتاجية عبر تنشيط دور التمويل الجزئي المتطور في هذه البلدان المصنعة.

- يبرز معامل متغير الانفتاح (openness) -ouv إيجابياً (0,003) وضئلاً وهو يعكس قدرة البلدان المغاربية على الحصول على مستوى إنمائي مرضٍ اقتصادياً، لكنه غير كافٍ للتقارب من بلدان جنوب شرق آسيا التي اتبعت استراتيجية انفتاحية للنهوض بالصادرات. ففي حين استندت السياسة الانفتاحية لتونس والمغرب على مقاربة ليبرالية منفتحة تصديرية، فإن الجزائر اعتمدت سياسة اقتصادية مغلقة تقوم على الصناعات الثقيلة المصنعة التي فشلت وقادتها مؤخراً نحو سياسة انفتاحية إقليمية. وقد كانت هذه السياسة فعالة إلى حد ما لكنها غير ناجعة كغيرها من السياسات المتبعة في بقية البلدان المغاربية التي عرفت بغياب الظروف الملائمة للمنافسة الحرة والشفافة التي حالت دون التمتع بالآثار الإيجابية للسياسة الاقتصادية الانفتاحية على الأسواق الإقليمية والخارجية.

- يبرز متغير «FBCF» أو «GFCF» رأس المال الثابت إيجابياً (0,0781) وضئلاً. وهو يقيس مستوى الاستثمار المحلي في البلدان المغاربية الذي لا يتخطى الواقع نسبة ١٦ بالمئة من إجمالي الناتج القومي الخام (١٣ بالمئة في تونس و١٩ بالمئة و٥٠ بالمئة بالجزائر وهي البلد الوحيد المغاربي الذي يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً مميزاً بفضل قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز)). إلا أن هذه النسب تظل أقل كثيراً من تلك التي سجلتها بلدان جنوب وشرق آسيا التي تجاوز معدل الاستثمار الخاص نسبة ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكننا تفسير هذا التباين بضعف تطور الأسواق المالية التي ما زالت جنينية وتتميز بثقل البيروقراطية التي تعرقل مبادرة الاستثمار الخاص وتهدد إعادة استثمار الأرباح في البلدان المغاربية.

- أخيراً، يتسم معامل متغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI/IDE) بالإيجابية (0,0004)، على الرغم من عدم أهميته. يعكس هذا ضعف الاستثمارات الأجنبية في البلدان المغاربية غير المجدية اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي يؤكد بوضوح أن الأسواق المغربية (التي تعد أسواقاً متجرئة وصغيرة) تستطيع فقط جلب الاستثمارات الأفقية التي لا تستهدف غير جنبي فرص التكلفة المتدنية، ما يجعل هذه الاستثمارات المحلية، وخاصة الخارجية، غير منتجة وبلا أثر هام على مستوى التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

## خاتمة

ظلت اقتصادات البلدان المغاربية، على الرغم من منهجيتها الليبرالية المنفتحة منذ ثمانينيات القرن العشرين، تعيش تعثرات تنموية اقتصادية؛ لشهد مؤخراً صدمات داخلية عميقة حالت دون تحقيق توازنها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم بروز عوائق كثيرة تؤكد تباينها مع بلدان جنوب شرق آسيا التي تمكنت



بالرغم من محدودية مواردها الطبيعية وتشابهها مع البلدان المغاربية من تخطي عتبة التخلف والالتحاق بركب البلدان النامية أو الصاعدة. فالحال أن البلدان المغاربية تعيش حالة ازدواجية في حوكمتها، إذ نجد الدولة تدخل أحياناً لردع إخلالات السوق بسبب غياب المنافسة الشفافة، وفي الوقت نفسه تحد من فاعليته بانتهاجها سياسات كلية وجزئية سيئة وغير متجانسة كالصلابة الإدارية والتقنين المقيد لسوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوات التحريرية لهذه البلدان لم تقتصر على القطاعات الإنتاجية التنافسية، بل طاولت القطاعات الحيوية الاحتكارية. فانسحاب الدولة من هذه القطاعات بخصخصتها لفائدة مستثمرين أجنبى أضر بالقدرة الشرائية للمواطن ومن ثمة ضعف الطلب الداخلى الذى ساهم فيه أساساً تفكك الأسواق المغاربية «على الرغم من وحدتها المزعومة» وضعف مبادلاتها الإقليمية التي اتسمت بطابع التنافس الاقتصادي بدل التكامل. تلك السياسات الإنمائية المختلفة سببت إلى حد كبير بفشل الاستراتيجيات المغاربية المعتمدة.

أخيراً يمكننا القول إنه، وقياساً على المقاربة التجريبية التي اعتمدها لبارو (١٩٩٧) في نظرية النمو الداخلى من أن التنمية هي عملية داخلية المنشأ لا تعتمد إلا على التحفيز والتفعيل لجلمة من العوامل الذاتية أهمها العامل البشرى، وأن البلدان المغاربية لا يمكنها أن تتجه نحو حالة توازن ثابتة ومستقرة على الأمد الطويل أو أن تجني النتيجة التي وصلت لها البلدان الآسيوية (السابقة لها في التجربة) إلا بتحفيز هذه العوامل، وذلك يتطلب بالضرورة القيام بالإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الآتية:

- ترشيد النفقات العمومية وفك ارتباط الدولة بحيث يكون انسحابها فقط من القطاعات التنافسية لا الاحتكارية، وذلك تجنباً لانفراط المرونة في الأسعار وانفجار التضخم المالى.

- بالتوازي، ينبغي على الدولة تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بواسطة عمليات الامتياز كالتجربة المغربية. وهذا يسمح بتحسين الحوكمة في الأموال العمومية ومراقبة التكاليف ومقاسمة المخاطر.

- توسيع الأسواق المالية وإشراك التمويل الجزئى أو الأصغر فى النشاط الاقتصادي فى هذه البلدان بغية تطوير الاستثمار المالى.

- تجاوز صغر الأسواق المغاربية اللامتكاملة وغيوبها، التي تحد من أهمية نمو الطلب الداخلى، وذلك بتسريع ضرورة الاندماج الإقليمى ببعث منطقة للتبادل الحر المغاربية، ما يمكن من الاستغلال الأمثل لقدرات الإنتاج، وتنسيق الاستثمارات الوطنية على المستوى الجهوى وإعادة توطين الادخار المغاربى داخل البلدان المعنية وتقليص تكاليف الإنتاج وبعث فرص جديدة فى الأسواق.

- على البلدان المغاربية اعتماد سياسة رشيدة لفرز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها للقطاعات المنتجة الضرورية (كالنقل والمواصلات، البنية التحتية، الكهرباء والغاز، الطاقات المتجددة... إلخ) التي تدر بتحقيق قيمة مضافة عالية فى مجالات العمل والربح بتجنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الطبيعة العمومية التي تستهدف البلدان المغاربية قصد الاستفادة من تكاليف قوى العمل فيها وليس لأهمية أسواقها.

- ضرورة اختيار تخصص اقتصادي إقليمي، نظراً إلى ندرة الموارد الطبيعية المحلية وكذلك غياب الميزة التفاضلية والتنافسية لهذه البلدان، واتباع استراتيجية إنمائية تشجع المبادلات وبين فروع الإنتاج بغية التمتع بالوفرة السلمية عن طريق بعث مناطق حرة محلية لإنعاش الطلب الاقتصادي الإقليمي.
- تشجيع بعث المناطق الحرة للتبادل الاقتصادي الحدودي بين تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا لإنعاش الطلب الجهوي الداخلي □

## صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

### يهود البلاد العربية

د. خيرية قاسمية



مسألة يهود البلاد العربية، تمثل إشكالية مركبة ومثيرة للجدل ثقافياً وسياسياً، ولا سيما بعد تراكم التطورات المتشعبة التي أعقبت إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قبل ما يزيد على ستة عقود ونصف.

تناول كثيرون هذه المسألة، لكن الكتاب الذي يقدمه مركز دراسات الوحدة العربية إلى القراء العرب، ربما يكون هو الأول بهذا المستوى من الدقة والشمولية في تناول الموضوع، ابتداءً من البحث في دلالات مصطلح «اليهود العرب»، مروراً بنظرة تاريخية شاملة إلى حياة اليهود في المجتمع العربي، وانتهاءً بدراسة تفصيلية للواقع الراهن، في ضوء التحولات الكبيرة التي شهدتها الوطن العربي بعد احتلال فلسطين، إضافةً إلى رؤية تحليلية واستشراف مستقبلي لاحتمالات ما قد تؤول إليه هذه المسألة.

٧٩٧ صفحة

الثنى: ٢٤ دولاراً

أو ما يعادلها